

الفصل الرابع

احكام ختامية

المادة 189 : تلغى كل الاحكام المخالفة لهذا المرسوم،
لاسيما المرسوم 87 - 131 المؤرخ في 26 مايو سنة 1987
المذكور اعلاه.

المادة 190 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 16 جمادى الأولى عام 1412 الموافق
23 نوفمبر سنة 1991.

سيد أحمد غزالي

مرسوم تنفيذي رقم 91 - 455 مؤرخ في 16 جمادى
الأولى عام 1412 الموافق 23 نوفمبر سنة 1991
يتعلق بجرد الاملاك الوطنية.

ان رئيس الحكومة،

- بناء على التقرير المشترك بين وزير الاقتصاد ووزير
الداخلية والجماعات المحلية،

- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 81 و116 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 64 - 244 المؤرخ في 13
ربيع الثاني عام 1384 الموافق 22 غشت سنة 1964
والمتعلق بالمطارات والرافاق المعدة لسلامة الملاحة الجوية،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 35 المؤرخ في 5 ربيع
الثاني عام 1395 الموافق 29 أبريل سنة 1975 والمتعلق
بالمخطط الوطني للمحاسبة،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 43 المؤرخ في 7 جمادى
الثانية عام 1395 الموافق 17 يونيو سنة 1975 والمتضمن
قانون الرعي،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20
رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 59 المؤرخ في 20
رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975
والمتضمن القانون التجاري،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 74 المؤرخ في 9 ذي
القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 والمتضمن
اعداد مسح الاراضي العام وتأسيس السجل العقاري،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 89 المؤرخ في 27 ذي
الحجة عام 1395 الموافق 30 ديسمبر سنة 1975
والمتضمن قانون البريد والمواصلات،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 29 المؤرخ في 24 ربيع
الأولى عام 1396 الموافق 25 مارس سنة 1976، المعدل
والمتمم، والمتعلق باقتناء أملاك السكة الحديدية وتسييرها،

- وبمقتضى الامر رقم 76 - 80 المؤرخ في 29 شوال
عام 1396 الموافق 23 أكتوبر سنة 1976 والمتضمن القانون
البحري، لاسيما المواد من 7 الى 11 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 81 - 01 المؤرخ في 2 ربيع
الأولى عام 1401 الموافق 7 فبراير سنة 1981، المعدل
والمتمم، والمتضمن التنازل عن الاملاك العقارية ذات
الاستعمال السكني أو المهني أو التجاري أو الحرفي التابعة
للدولة والجماعات المحلية ومكاتب الترقية والتسيير العقاري
والمؤسسات والهيئات والاجهزة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 17 المؤرخ في 5 شوال
عام 1403 الموافق 16 يوليو سنة 1983، والمتضمن قانون
المياه، لاسيما المواد من 2 الى 6 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 83 - 18 المؤرخ في 4 ذي
القعدة عام 1403 الموافق 13 غشت سنة 1983 والمتعلق
بحيازة الملكية العقارية الفلاحية،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 12 المؤرخ في 23
رمضان عام 1404 الموافق 23 يونيو سنة 1984 والمتضمن
النظام العام للغابات، لاسيما المادتان 39 و40 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 21 المؤرخ في أول ربيع
الثاني عام 1405 الموافق 24 ديسمبر سنة 1984
والمتضمن قانون المالية لسنة 1985، لاسيما المادة 153 منه
والمعدل بالقانون رقم 85 - 09 المؤرخ في 26 ديسمبر سنة
1985 والمتضمن قانون المالية لسنة 1986،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 19 المؤرخ في 17 ربيع
الثاني عام 1408 الموافق 8 ديسمبر سنة 1987، المتضمن
ضبط كيفية استغلال الاراضي الفلاحية التابعة للاملاك
الوطنية وتحديد حقوق المنتجين وواجباتهم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 81 - 98 المؤرخ في 12 رجب عام 1401 الموافق 16 مايو سنة 1981 والمتضمن تعيين مطارات الدولة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 82 - 500 المؤرخ في 9 ربيع الاول عام 1403 الموافق 25 ديسمبر سنة 1982، والمتعلق بتنفيذ الاشغال الجيولوجية ومسح الاراضي وحماية الاشارات والنصب والمعالم،

- وبمقتضى المرسوم رقم 85 - 36 المؤرخ في 3 جمادى الثانية عام 1405 الموافق 23 فبراير سنة 1985 والمتضمن التنظيم المتعلق بالطرق السريعة،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 30 المؤرخ في 9 جمادى الثانية عام 1406 الموافق 18 فبراير سنة 1986، الذي يضبط أجهزة الادارة العامة في الولاية وهياكلها، ويحدد مهامها وتنظيمها،

- وبمقتضى المرسوم رقم 86 - 217 المؤرخ في 20 ذي الحجة عام 1406 الموافق 26 غشت سنة 1986 والمتضمن أحداث لجنة وطنية تتولى العمليات العقارية في الخارج،

- وبمقتضى المرسوم رقم 87 - 135 المؤرخ في 5 شوال عام 1407 الموافق 2 يونيو سنة 1987، المتعلق بجرّد الاملاك الوطنية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 89 - 52 المؤرخ في 12 رمضان عام 1409 الموافق 18 أبريل سنة 1989 والمتضمن تعديل القانون الاساسي للمزارع النموذجية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 189 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990، الذي يحدد صلاحيات وزير الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90 - 190 المؤرخ في أول ذي الحجة عام 1410 الموافق 23 يونيو سنة 1990 والمتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة الاقتصاد،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 01 المؤرخ في 3 رجب عام 1411 الموافق 19 يناير سنة 1991، الذي يحدد صلاحيات وزير الداخلية،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 65 المؤرخ في 15 شعبان عام 1411 الموافق 2 مارس سنة 1991، والمتضمن تنظيم المصالح الخارجية للاملاك الوطنية والحفظ العقاري،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 01 المؤرخ في 23 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988، والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990، المتعلق بالبلديات،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 أبريل سنة 1990، المتعلق بالولاية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990، والمتعلق بالمحاسبة العمومية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 25 المؤرخ في أول جمادى الاولى عام 1411 الموافق 18 نوفمبر سنة 1990، والمتضمن التوجيه العقاري،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في 14 جمادى الاولى عام 1411 الموافق أول ديسمبر سنة 1990، والمتضمن قانون الاملاك الوطنية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 32 المؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990، المتعلق بمجلس المحاسبة وسيره،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 35 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 25 ديسمبر سنة 1990، المتعلق بالامن والسلامة والاستعمال والحفاظ في استغلال النقل بالسكك الحديدية،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 62 المؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1396 الموافق 25 مارس سنة 1976، المتعلق باعداد مسح الاراضي العام،

- وبمقتضى المرسوم رقم 76 - 63 المؤرخ في 24 ربيع الاول عام 1396 الموافق 25 مارس سنة 1976، المتعلق بتأسيس السجل العقاري،

- وبمقتضى المرسوم رقم 80 - 99 المؤرخ في 20 جمادى الاولى عام 1400 الموافق 6 أبريل سنة 1980، المتعلق بتصنيف طرق المواصلات،

وتجمع مركزيا وتستغل المعطيات، المذكورة في المادة 2 أعلاه، والتي تمكن من اعداد الجرد العام للاملاك الوطنية بمختلف أنواعها.

وتحدد كفاءات ادماج هذه الاملاك في الجرد العام • للاملاك الوطنية بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالجماعات المحلية.

المادة 5 : يتم اعداد جرد أملاك الدولة انطلاقا مما يأتي :

- جرد العقارات غير المخصصة، الموضوعة تحت تسيير ادارة الاملاك الوطنية،

- جرد الاملاك المخصصة للهيئات والمصالح والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، كما ينص عليها هذا المرسوم،

- جرد الاملاك التابعة للدولة المخصصة، أو الممنوحة للجماعات الاقليمية أو المؤسسات والهيئات العمومية، المسيرة على الشكل التجاري،

- جرد الاراضي الفلاحية، أو ذات الطابع الفلاحي، والاراضي الرعوية، أو ذات الطابع الرعوي، التابعة للاملاك الخاصة للدولة،

- جرد الاملاك الموجودة في الخارج، كما هو منصوص عليه في هذا المرسوم،

- جرد الاملاك والمرافق التابعة للاملاك العمومية الاصطناعية الطريقية، والسكك الحديدية، والمينائية، والمطارية، والاملاك العمومية الطبيعية البحرية والمائية وغيرها من تصنيفات الملكية العمومية فيما يخص الاملاك والمرافق المعنية التي لم تدرج في الجرد المذكور في الفقرات الثلاث من هذه المادة.

المادة 6 : يتم اعداد جرد أملاك الجماعات الاقليمية انطلاقا مما يأتي :

- جرد الاملاك المخصصة للمنشآت والمصالح والهيئات، والمقاولات، والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، كما ينص عليها هذا المرسوم،

- جرد الاملاك التابعة للولاية أو للبلدية المخصصة، أو الممنوحة للمؤسسات والهيئات العمومية، المسيرة على الشكل التجاري،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 198 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1411 الموافق 5 يونيو سنة 1991، والمتضمن تعيين رئيس الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 91 - 199 المؤرخ في 6 ذي الحجة عام 1411 الموافق 18 يونيو سنة 1991، المعدل والمتمم، والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة،

- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 91 - 454 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 23 نوفمبر سنة 1991، الذي يحدد شروط ادارة الاملاك الخاصة والعامه التابعة للدولة، وتسييرها، ويضبط كفاءات ذلك،

يرسم ما يلي :

الفصل الاول

احكام تمهيدية

المادة الاولى : يحدد هذا المرسوم، الاشكال والشروط والكفاءات المتعلقة بصياغة جرد الاملاك العقارية والمنقولة التابعة للاملاك الوطنية، حسب مفهوم القانون رقم 90 - 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990، والمتضمن قانون الاملاك الوطنية،

المادة 2 : عملا بأحكام المواد 8 و21 الى 25 من القانون 90 - 30 المؤرخ في أول ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بقانون الاملاك الوطنية، يعني الجرد العام للاملاك الوطنية، التسجيل الوصفي والتقويمي لجميع الاملاك الخاصة والعامه التابعة للدولة والولاية والبلدية والتي تحوزها مختلف المنشآت والمؤسسات والهيئات التي تنتمي اليها أو التي تخصص للمؤسسات والهيئات العمومية.

المادة 3 : يتكون الجرد العام للاملاك الوطنية انطلاقا من جرد أملاك الدولة وأملاك الجماعات الاقليمية.

ويتم اعداده وضبطه باستمرار، حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما وأحكام هذا المرسوم، وتبعا للكفاءات المحددة لهذا الغرض.

المادة 4 : عملا بالاحكام القانونية والتنظيمية المعمول بها، تسهر ادارة الاملاك الوطنية، تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية، على مركزية عمليات الجرد وأنجازها وتتابع سيرها وضبطها باستمرار ومراجعتها الدورية.

وإذا أنجز العقار الذي يتعلق به الامر بمساهمة الدولة أو الجماعة الاقليمية، فإن قيمته هي القيمة الناتجة عن كلفة الانجاز وقت التسليم النهائي.

أما في حالتي الشراء أو التبادل، فإن قيمة العقار هي الواردة في عقد نقل الملكية.

ومهما يكن من أمر، فإن تقويم العقار يتم وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما في هذا المجال.

المادة 10 : تعتمد القيمة الواردة في الكتابات المحاسبية اذا كان العقار مذكورا في الكتابات التي تمسكها قانونيا المنشأة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة العمومية ذات الطابع الاداري المزودة بميزانية مستقلة.

وكذلك بالنسبة للعقار التابع للاملاك الوطنية المخصص أو الممنوح لمؤسسة عمومية أو هيئة عمومية مسيرة على الشكل التجاري.

المادة 11 : يجب على كل منشأة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة عمومية ذات طابع اداري، وكذلك كل مؤسسة أو هيئة عمومية، مسيرة على الشكل التجاري في حال وجودها، أن تعد في اطار تطبيق أحكام المادة 8 أعلاه، بطاقة تعريفية بكل عقار تابع للاملاك الوطنية، خصص لها، أو أسند إليها تسييره، أو تحوزه بأي صفة كانت.

وتتعلق المعلومات التي تدون في هذه البطاقات بما يأتي :

1 - المنشأة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة التي خصص لها العقار أو تحوزه، وتشتمل هذه المعلومات على ما يأتي :

* تسميتها،

* مرجع النص الذي أنشأها،

* الجماعة العمومية التي تنتمي إليها (الدولة، الولاية، البلدية).

2 - العقار، وتتعلق معلوماته بما يأتي :

* نوعيته، ومحتواه ومكان وجوده،

* أصل الملكية ونوعية الحقوق،

* قيمته.

ويحدد الوزير المكلف بالمالية بقرار نموذج البطاقة التي تستعمل وكيفية إعدادها.

- جرد الاملاك والمرافق التابعة للاملاك العمومية الاصطناعية وغيرها من تصنيفات الملكية العمومية فيما يخص الاملاك والمرافق المعنية التي لم تدرج في الجرد المذكور في فقرات هذه المادة.

المادة 7 : تبين بدقة، في الاحكام التي تحددها قرارات وزارية مشتركة بين كل وزير معني ووزير المالية، الكيفيات التقنية لصياغة جرد الاملاك والمرافق التابعة للاملاك العمومية الاصطناعية أو الطبيعية، الطريقية، والسككية الحديدية، والمينائية والمطارية والبحرية والمائية، ثم احصائها باستمرار، وكذلك جرد الاراضي الفلاحية أو ذات الطابع الفلاحي والاراضي الرعوية أو ذات الطابع الرعوي وتقوم بهذا الجرد كل الوزارات المعنية والوزير المكلف بالمالية.

الفصل الثاني

جرد الاملاك العقارية

القسم الاول

احكام عامة

المادة 8 : يتعين على المنشآت والمصالح والهيئات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، التابعة للدولة والجماعات المحلية الاقليمية، سواء كانت تتمتع بالاستقلال المالي و/أو الشخصية المعنوية أو لا تتمتع بهما، أن تقوم بجرد وصفي تقويمي لعقارات الاملاك الخاصة أو العمومية التي خصصت لها.

وكذلك بالنسبة للمؤسسات والهيئات العمومية المسيرة على الشكل التجاري باعتبارها مجرد مستفيدة من التخصيص أو المنح فيما يتعلق بالملكات العقارية التابعة للاملاك الوطنية.

وإذا تبين أن مثل هذا الجرد لم يتم ضبطه لاسباب معقولة، تعين المنظمات والمصالح والمؤسسات والهيئات العمومية، المذكورة أعلاه، أن تقوم بعملية الجرد، حسب الشروط المنصوص عليها في المادتين 9 و12 أدناه، وأن تستكملة خلال سنتين على الأكثر، ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 9 : تعتمد القيمة التي وردت في عقد التخصيص، اذا كان العقار المخصص قد وقع تقويمه وقت تخصيصه لها.

الفصل الثالث

جرد الاملاك المنقولة

المادة 17 : يجب ان تجرد، حسب الشروط المحددة في

المواد من 20 الى 26 أدناه، الاملاك المنقولة التابعة للمنشآت والمصالح والهيئات والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والجماعات الاقليمية غير الخاضعة للأمر رقم 75 - 35 المؤرخ في 29 أبريل سنة 1975، المذكور أعلاه.

ويبين الجرد بأمانة تسجيل الاملاك المنقولة التي تحوزها المصالح المعنية، وحركتها، كما يتضمن البيانات التي تتعلق باصلاحها وتحطيمها، أو فقدانها، وتدوين حسب الاجراءات التنظيمية الجاري بها العمل.

ويتمتع الجرد بقوة الاثبات في ميدان الرقابة، لاسيما فيما يتعلق بحيازة الاملاك المنقولة واستعمالها وتسييرها.

المادة 18 : يتم اعداد جرد الاملاك المنقولة، المذكورة في المادة 17 السابقة، وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، تحت المسؤولية الشخصية المباشرة، التي يضطلع بها الاعوان العموميون المخولون قانونا ليتولوا في اطار وظائفهم المختلفة ادارة الوسائل العامة وتسييرها حسب القواعد الادارية وقواعد المحاسبة العمومية.

المادة 19 : يتم في أجل أقصاه سنة واحدة، ابتداء من تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اصلاح جميع جرد منقولات المنشآت والمصالح والهيئات والمؤسسات العمومية التابعة للدولة والجماعات الاقليمية، ما عدا التي تسير على الشكل التجاري، والتي لا تستجيب لمقتضيات المواد من 20 الى 26 أدناه.

القسم الاول

الاشياء القابلة للجرد

المادة 20 : يجب أن تسجل في سجل الجرد، المذكور في المادة 22 أدناه، جميع المعدات والاشياء المنقولة، بما في ذلك الماشية الحية، لكن باستثناء ما يأتي :

- الأشياء القابلة للاستهلاك بالاستعمال الاول،
- الأشياء غير القابلة للاستهلاك بالاستعمال الاول، التي لا تتجاوز قيمة شرائها الوحدوية مبلغا يحدده الوزير المكلف بالمالية في قرار.

المادة 12 : يعد المسؤولون المعنيون بطاقات تعريف العقارات، المذكورة في المادة 11 السابقة، ويجمعونها حسب كل منشأة أو مصلحة أو هيئة أو مؤسسة تابعة للدولة وحسب كل ولاية وبلدية، ثم يرسلونها الى المصلحة المكلفة بالاملاك الوطنية في الولاية.

ويعد مسؤولو المصالح المعنية مذكرات تعريف عقارات المنشآت أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات في الولاية ويجمعونها حسب كل بلدية، ثم يرسلونها الى الولي.

كما يعد المسؤولون المعنيون مذكرات تعريف عقارات المنشآت أو المصالح أو الهيئات أو المؤسسات في البلدية، ثم يرسلونها الى رئيس المجلس البلدي والولي.

القسم الثاني

اصلاح سجلات تدوين محتويات عقارات الاملاك الوطنية وضبطها باستمرار

المادة 13 : تتولى المصلحة، المكلفة بالاملاك الوطنية في الولاية، اصلاح سجلات التدوين القديمة التي سجلت فيها محتويات عقارات الاملاك الخاصة بالدولة، كما تفتح سجلات تدوين جديدة، حسب الكيفيات التي يبينها الوزير المكلف بالمالية في قرار، ويكون ذلك على أساس نتائج الجرد الخاصة التي تعدها انطلاقا من بطاقات التعريف التي أرسلت اليها تطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة 12 السابقة، بعد مراجعتها واستكمالها ان اقتضى الأمر.

المادة 14 : يتعين على المنشآت والمصالح والهيئات العمومية الاخرى التابعة للدولة ان تعلم مصلحة الاملاك الوطنية المختصة اقليميا في الشهر الاول من كل سداسي بأي تغيير طرأ في السداسي السابق على المحتويات المادية للاملاك الوطنية المسجلة، طبقا لأحكام المادة 13 السابقة، أو طرأ على استعمالها أو غرضها.

المادة 15 : تراجع مصلحة الاملاك الوطنية باستمرار، سجلات تدوين عقارات الاملاك الوطنية، اعتمادا على المعلومات الواردة في المادة 14 السابقة، وحسب عقود الشراء ونقل الملكية أو التبادل أو التخصيص أو التزويد، وعقود التحويل الاخرى، التي تعدها المصلحة أو تحاطبها علما.

المادة 16 : تحدد بقرار وزاري مشترك بين الوزير المكلف بالجماعات المحلية، والوزير المكلف بالمالية، الشروط والكيفيات التي تقوم البلدية والولاية وفقها باصلاح سجلات تدوين محتويات العقارات التابعة لاملاكها الخاصة وضبطها باستمرار.

وفي هذه الحالة يجب أن يقترح الغاء استعماله، طبقا للتنظيم المعمول به، أو يعاد تخصيصه.

المادة 26 : يجب أن تكون الأشياء أو المعدات المفقودة أو المحطمة أو المسروقة، موضوع تقرير أو محضر، يبين بدقة الظروف التي حصل فيها الفقدان أو التخطيم أو السرقة.

ويدون في سجل الجرد مرجع هذه الوثيقة.

القسم الرابع فحص المجردات

المادة 27 : يستهدف فحص المجردات معاينة وجود جميع الأشياء التي كانت مسجلة في الجرد خلال العملية السابقة ومعاينة ما أضيف إليها منذ ذلك الوقت.

لا يجوز اقتطاع أي شيء من المجردات الا نتيجة لالغاء استعماله أو للتدابير النظامية ، المبينة في سجل الجرد والمذكورة في المادتين 25 و 26. السابقتين.

المادة 28 : تفحص المجردات وقت القيام بالجرد، أو لدى اصلاحه، ثم في نهاية كل سنة. كما تفحص لدى انتقال العون المسؤول المكلف بالعتاد و/أو مسك سجل الجرد أو عند مغادرته.

ويجب على رؤساء المصالح المعنيين أن يبادروا بهذه العملية.

ولا يتسلم مسؤول ادارة الوسائل المصلحة الا بعد فحص المجردات، الذي يؤشره المسؤول السلمي، وهذه التأشيرة تمثل براءة ذمة المسؤول المغادر.

المادة 29 : يجب على ادارة الاملاك الوطنية أن تفحص حسب الشروط والاشكال، المنصوص عليها في التنظيم الخاص الخاص بها، مجرودات الاملاك المنقولة المخصصة لاستعمال بعض الموظفين والمسؤولين في الدولة استعمالا شخصيا.

ولهذا الغرض، يجب على كل هيئة أو وزارة معنية، أن تعد قائمة المسؤولين والموظفين الذين زدوا بأثاث يستعملونه استعمالا شخصيا.

وتبلغ هذه القائمة الى الوزير المكلف بالمالية.

ويعلم الوزير المكلف بالمالية بكل تغيير يطرأ على هذه القائمة.

المادة 21 : الأشياء القابلة للاستهلاك بالاستعمال الاول، هي الأشياء التي لا يمكن استعمالها الا مرة واحدة ومنها على الخصوص الورق، والمواد الغذائية والمواد المخبرية والمحروقات والزيوت وأنواع الوقود.

القسم الثاني

سجل الجرد

المادة 22 : يجب أن تدون الاشياء والمعدات في سجل جرد يكون مطابقا للنموذج المحدد والمعمول به في تاريخ نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

المادة 23 : تسجل في " سجل خاص بالجرد " الكتب والمؤلفات ومجموعات المؤلفات التي تشتريها المصالح وتضعها في مكتباتها أو يحوزها موظفوها.

يثبت " سجل الجرد الخاص " المذكور الذي يمسكه العون المكلف بالمكتبة، تحت مسؤوليته الشخصية، تسلم المؤلف ووجوده الفعلي مع البيانات والمراجع التي تمكن من التعرف عليه ومراقبته.

القسم الثالث

مسك دفتر الجرد

المادة 24 : يجب أن يسجل كل شيء تحت رقم متميز، ويوصف وصفا دقيقا وكاملا حتى يمكن التعرف عليه فيما بعد، كما يجب أن يثبت فيه الرقم الذي منح اياه.

أما ما يخص السيارات ذاتية الحركة، فان كل سيارة، منها المزودة بتجهيزها العادي يجب أن تعتبر وحدة كلية تسجل في الجرد تحت الرقم الواحد.

واذا غيرت الأطر المطاطية أو البطاريات الأصلية وجب بيان الغاء استعمالها في هامش سجل الجرد مقابل رقم تسجيل السيارة.

وتسجل قطع الغيار واللواحق التي تقتنى اقتناء اضافيا متميزا.

المادة 25 : يجب أن يشطب من الجرد أحد الاشياء أو المعدات في الحالات الآتية :

- اذا حطم أو فقد أو سرق،

- اذا اتضح أنه غير صالح للاستعمال،

وبين جرد الأملاك المنقولة التابعة للمثليات الديبلوماسية والقنصلية الجزائرية في الخارج، عناصر تعريف الأثاث والأشياء المنقولة وعددها وقيمتها.

وقيمة الأملاك المنقولة، هي القيمة المذكورة في فواتير الشراء، أما الأملاك المكتتاة في الجزائر فإن قيمتها هي قيمة شرائها من السوق الوطنية.

المادة 34 : تثبت العقارات والمنقولات التي تملكها الدولة في الخارج، وتستعملها الممثليات الجزائرية العمومية وشبه العمومية غير الممثليات الديبلوماسية والقنصلية في بطاقات تعريفية وجردية تعدها المؤسسات والهيئات العمومية المعنية حسب النماذج المحددة وفقا لأحكام المادة 11 من هذا المرسوم.

المادة 35 : يبين قرار وزاري مشترك، بين وزير الشؤون الخارجية والوزير المكلف بالمالية، عند الحاجة، كيفية تطبيق المادتين 33 و34 السابقتين، تبعا للاتفاقيات الحكومية المشتركة، وقواعد المعاملة بالمثل، وقانون المكان التي توجد فيه الأملاك عند الاقتضاء.

المادة 36 : تكون الأملاك الأخرى التابعة للأملاك الوطنية والموجودة في الخارج مثل الكوابل الهاتفية وقنوات المحروقات أو غيرها موضوع جرد تقوم به المنشآت والمصالح والهيئات أو المؤسسات التابعة للدولة التي تملك هذه الأملاك أو تحوزها أو تسييرها باسم الدولة أو لحسابها.

يعد هذا الجرد ويضبط باستمرار حسب الأحكام الخاصة التي يقرها كل وزير معني.

الفصل السادس

الجرد العام

المادة 37 : تعد المصالح المختصة في وزارة المالية جدولا عاما للأملاك العقارية التابعة للأملاك الوطنية تدريجيا كلما انتهت الجرد الخاصة المذكورة في المواد 7 و8 و33 و34 أعلاه، وكلما تم اصلاح سجلات تدوين محتويات أملاك الدولة، وتصنف هذه الأملاك حسب كل جماعة عمومية ترتبط بها (الدولة، الولاية، البلدية) وتبعا لكل صنف من أصناف الأملاك الوطنية (الأملاك الخاصة، الأملاك العمومية).

المادة 38 : يضبط الجدول العام للأملاك العقارية التابعة للأملاك الوطنية دوريا على أساس جرد نهاية السنة التي تعدها السلطات والمصالح المختصة طبقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها.

الفصل الرابع

جرد الأملاك العامة

المادة 30 : يجب أن تحصى الأملاك العامة غير الأملاك التي ادخلت في الجرد، المنصوص عليه في المادة 8 أعلاه، ومع مراعاة أحكام المادة 42 المذكورة أدناه، احصاء شاملا، حسب مقتضيات القانونية المعمول بها، وبين هذا الاحصاء تعريف تلك الأملاك، وموقع وجودها ومحتواها وتسجيلها في شكل مسح للأراضي أو أي شكل آخر ينص عليه التنظيم المعمول به في هذا الشأن.

تحدد الكيفيات العملية لتطبيق أحكام هذه المادة في القرار الوزاري المشترك المنصوص عليه في المادة 7 من هذا المرسوم.

المادة 31 : اذا اقتضى القانون تصنيف بعض الأملاك أو المرافق التابعة للأملاك العامة أو جردها أو تسجيلها تسجيلا خاصا، وجب القيام بتعريف هذه الأملاك أو المرافق أو إحصائها وتسجيلها، حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الخاصين المطبقين عليها.

المادة 32 : تعد الولاية والبلدية، وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها وحسب أحكام هذا المرسوم، جرد الأملاك العمومية التابعة لها في اطار الاجراءات التقنية التي يشترك في ضبطها بقرار الوزير المكلف بالمالية، والوزير المكلف بالجماعات المحلية.

الفصل الخامس

جرد الأملاك الموجودة في الخارج

المادة 33 : تثبت الأملاك المنقولة والعقارات التي تملكها الدولة في الخارج وتستعملها ممثلياتها الديبلوماسية والقنصلية في بطاقات تعريفية فيما يخص العقارات وفي جرد بالنسبة الى المنقولات.

تعد الممثلة الديبلوماسية أو القنصلية، تحت اشراف وزارة الشؤون الخارجية ورقابتها، بطاقات تعريف العقارات في ثلاث نسخ، ترسل احداها الى الوزير المكلف بالمالية.

وقيمة الغقارات، هي القيمة المذكورة في عقد اقتناء العملية أو انجازها، المحرر طبقا للاتفاقيات الدبلوماسية التي تكون الجزائر طرفا فيها وفقا للتشريع الساري في المكان الموجود فيه العقار إن اقتضى الأمر.

الفصل السابع أحكام مختلفة

المادة 42 : يستهدف جرد الأملاك والثروات وموارد الأرض وباطنها التابعة للأملاك الوطنية وتحقيق أغراض إحصائية واقتصادية.

كما يستهدف تقويم كميات أو مستويات المواد والموارد المعدنية والعضوية والمائية والمواد الأخرى أو منتجات الأرض وباطنها، المتوفرة أو المحتمل اكتشافها قصد استثمارها.

تعد كل سلطة معنية الجرد أو العناصر والمعلومات والوثائق المتعلقة به حسب الشروط والأشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المطبقين على هذه الموارد الطبيعية وتضبطها باستمرار.

المادة 43 : لا تنطبق أحكام هذا المرسوم على الأملاك المنقولة والعقارية التابعة لوزارة الدفاع.

يكون جرد هذه الأملاك والإجراءات المتعلقة به موضوع نص خاص.

المادة 44 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لأحكام هذا المرسوم، لا سيما المرسوم رقم 87 - 135 المؤرخ في 2 يونيو سنة 1987 والمتعلق بجرد الأملاك الوطنية.

المادة 45 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 16 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 23 نوفمبر سنة 1991.

سيد أحمد غزالي

المادة 39 : يجب على مصالح الأملاك الوطنية في الولاية، بالنسبة إلى الأملاك الخاصة والعامة التابعة للدولة وعلى المؤسسات أو الهيئات العمومية على اختلاف أنواعها فيما يخص الأملاك العقارية التي حصلت عليها عن طريق التخصيص أو المنح أن ترسل نسخة من البطاقات التعريفية المنصوص عليها في هذا المرسوم إلى الوزير المكلف بالمالية ليتسنى تطبيق أحكام المواد السابقة.

يبين الوزير المكلف بالمالية في قرار كفاءات تطبيق أحكام هذه المادة.

ترسل بطاقات تعريف الأملاك العقارية التابعة للولاية والبلدية إلى الوزير المكلف بالمالية حسب الشروط المحددة في القرار الوزاري المشترك المنصوص عليه في المادة 4 من هذا المرسوم لإدراجها في حساب الجرد العام.

المادة 40 : تركز جميع الجرد الخاصة بالمنقولات المعدة طبقاً لأحكام هذا المرسوم، قصد إحصاء الجرد العام وتقييمه :

- على مستوى مديرية الأملاك الوطنية للولاية، فيما يتعلق بالأملاك التابعة للدولة.

- على مستوى المصلحة المختصة للإدارة الولائية، فيما يتعلق بالأملاك التابعة للجماعات المحلية.

المادة 41 : يمارس الأعوان المخولون في إدارة الأملاك الوطنية واختصاصاتهم في مجال المراجعة وفحص مجرودات العناصر الداخلة في إنجاز الجرد العام، ووفقاً للتشريع والتنظيم المعمول بهما وأحكام هذا المرسوم.

المجلس الدستوري

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 89 - 43 المؤرخ في 27 شعبان عام 1409 الموافق 4 أبريل سنة 1989، والمتعلق بنشر التشكيلة الاسمية للمجلس الدستوري،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 89 - 143 المؤرخ في 5 محرم عام 1410 الموافق 7 غشت سنة 1989، والمتعلق بقواعد تنظيم المجلس الدستوري، والقانون الأساسي لبعض موظفيه،

- وبعد المداولة، يصادق المجلس الدستوري على قواعد عمله التالية التي تتضمن تعديل نظام 7 غشت سنة 1989، الذي يحدد إجراءات عمل المجلس الدستوري،

مداولة مؤرخة في 13 جمادى الأولى عام 1412 الموافق 20 نوفمبر سنة 1991، تتضمن تعديل النظام المؤرخ في 27 غشت سنة 1989، الذي يحدد إجراءات عمل المجلس الدستوري.

- بناء على أحكام المادة 157، (الفقرة الثانية) من الدستور،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 13 المؤرخ في 5 محرم عام 1410 الموافق 7 غشت سنة 1989، المعدل والمتمم، والمتضمن قانون الانتخابات،